



اثر مؤشرات الانذار المبكر للجهاز المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي في

العراق باستخدام انموذج ARDL

الباحثان: 1- أ.د. سوسن كريم هودان الجبوري

2- قاسم سعد صكبان ابو شتيوي

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

العراق من البلدان التي غالبا ما يتعرض جهازها المصرفي الى اضطرابات معينة نظرا لضعف الاليات النقدية المتبعة في ادارة تلك الازمات او ضعف اداء ذلك الجهاز في تفعيل مؤشرات الانذار المبكر على التأثير في الناتج المحلي الاجمالي ولهذا جاء البحث ليهدف الى تحليل تطور تلك المؤشرات وعلاقتها كميا في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2006 – 2020)، باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ضعف تأثير مؤشرات الانذار المبكر في الناتج المحلي الاجمالي، وهو امر يشير الى ضعف فاعلية الجهاز المصرفي العراقي على الرغم من ارتفاع نسب كفاية راس المال وجودة الموجودات، وهو امر لا يتناسب ومتطلبات المرحلة الراهنة .

Abstract

Iraq is one of the countries whose banking system is often exposed to certain disturbances due to the weakness of the monetary mechanisms used in managing these crises or the weak performance of that device in activating early warning indicators on the impact on the gross domestic product. For this reason, the research aims to analyze the development of these indicators and their quantitative relationship in the output The gross domestic product for the period (2006 - 2020), using the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) model, and the research reached a set of conclusions, the most important of which was the weak impact of early warning indicators on the gross domestic product, which indicates the weak effectiveness of the Iraqi banking system despite From the high ratios of capital adequacy and the quality of assets, which is not commensurate with the requirements of the current stage.

الكلمات المفتاحية : مؤشرات الانذار المبكر، (CAMELS)، الناتج المحلي الاجمالي



مقدمة

للأزمة المصرفية آثار خطيرة على الاقتصاد المحلي، فضلا عن آثارها على الاقتصاد الدولي ولربما تكون الآثار على الناتج الحقيقي ومستوى الاستخدام من الآثار الهامة على القطاع الحقيقي للاقتصاد، لأنها تعني ظهور حالة الركود الاقتصادي، والذي سيؤدي الى المزيد من الانخفاض في الناتج والاستخدام، وقد تصل الأزمة المصرفية الى درجة بحيث تلحق أضرارا بالجهاز المصرفي بأكمله، وتشكل الأزمات التي تلحق بالجهاز المصرفي اضطرابات في الأسواق المالية وبما ان هذه الأسواق المالية والمصرفية مترابطة في ظل العولمة فان هذه الازمات سرعان ما ينتقل تأثيرها من منطقة اقتصادية الى أخرى بسرعة كبيرة لذلك اصبح من المحتوم ايجاد وتطوير مجموعة من وسائل الانذار المبكر للكشف عن هذه الازمات قبل وقوعها ومحاولة الحد من آثارها السلبية قدر الامكان، قبل ان تشتد حدتها بحيث تؤدي، من خلال اضعاف قدرة هذه الأسواق على العمل بصورة فعالة، الى آثار مناوئة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي

أهمية البحث (Research Importance)

تتلخص اهمية البحث في بيان الدور الذي تؤديه مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي العراقي كون هذه المؤشرات تقدم اداة مهمة للتوجيه والانذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لحماية الجهاز المصرفي من تأثير تلك الازمات .

مشكلة البحث (Research Problem)

تتلخص اشكالية البحث بالسؤال الاتي : (كيف تؤثر مؤشرات الانذار المبكر للازمات المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي وايهما اكبر تأثيرا ؟ ...)

فرضية البحث (Research Hypothesis)

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان التنبؤ بمؤشرات الازمات المصرفية له اثار ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي))

أهداف البحث (Research Objective)

يهدف البحث الى تحقيق جملة من النقاط اهمها : -

1- تحليل العلاقة النظرية بين مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية الناتج المحلي الاجمالي في العراق

2- تحليل مؤشرات الانذار المبكر في الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (2006 -

(2020)



3- تقدير كمي لقياس اثر مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي

منهجية البحث (Research Methodology)

بهدف الوصول الى الاهداف التي يسعى اليها البحث ولاختبار الفرضية اعتمد الباحث كل من المنهج الوصفي القائم على اساس التحليل الاقتصادي وذلك من خلال استعراض اتجاهات التطور لكل من مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية متمثلة بمؤشرات نظام التقييم المصرفي (CAMELS)، والناتج المحلي الاجمالي في العراق، والاسلوب الكمي بالاعتماد على نموذج (ARDL) لبيان العلاقة بين متغيرات البحث، وتم تحويل البيانات الى ربع سنوية وذلك لصغر حجم العينة والمتمثلة بالمدة 2006 – 2020 .

المحور الاول : الجانب المفاهيمي لمؤشرات الانذار المبكر (CAMELS) والناتج المحلي الاجمالي

اولا : الجانب المفاهيمي لمؤشرات الانذار المبكر (CAMELS)

1- مفهوم نظام CAMELS

يعد نظام CAMELS بمثابة طريقة لتحليل أداء المصارف ومراقبة أدائها والإشراف عليها ومتابعتها و يساعد هذا التحليل على فهم ما إذا كانت المصارف تتبنى القوانين واللوائح ذات الصلة وإنشاء نظام رقابة داخلي فعال يحدد المشاكل في مرحلة مبكرة ⁽¹⁾ .

2- مميزات معيار CAMELS: ⁽²⁾

- أ- يعمل هذا المعيار على تصنيف المصارف وفق معيار موحد .
- ب- اختصار وقت التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو غير مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف .
- ت- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير
- ث- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل

¹ احمد مالك الرشيد، مقارنة بين معاري (CAEL) و (CAMELS) ، كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، السودان، 2005، ص 12

² طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ص 103



مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي المشار اليها للجهاز المصرفي ككل .

ج- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش .

ح- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

3- تصنيف نظام التقييم CAMELS ⁽³⁾ :

ووفقاً لهذا النظام تؤكد الوكالات الرقابية التزامها بتقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وعلى أساس موحد لجميع مكونات (CAMELS) وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام ويتم تسجيل كل مكون في النموذج من 1 إلى 5 يشير التصنيف 1 إلى مستوى أداء قوي بالنسبة لمخاطر المؤسسة المالية، وفي الوقت نفسه ، يشير التصنيف 5 إلى مستوى ضعيف وخطير يتطلب مساعدة فورية من المساهمين أو موارد خارجية ويشمل نظام CAMELS على العديد من المؤشرات والنسب والتي من خلالها يمكن تقييم كل عنصر على حدى وبالإمكان توضيح تلك المؤشرات بما يأتي :

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy

تعرف كفاية رأس المال عن قدرة وكفاءة المصارف في توجيه ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف الحد منها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجية المصرف وسياسته ودعم قدرته التنافسية⁽⁴⁾ ،

2- جودة الأصول Asset Quality

عادة ما تهتم الإدارة العليا للمصرف في الغالب بجودة القروض التي تقدمها لعملائها لأنها توفر أرباحاً للمصرف ، ويعطي تصنيف جودة الأصول مستوى المخاطر المالية المستقبلية المرتبطة بالاقتراض، وكذلك مخاطر الاستثمار في المحفظة والعقارات والمخاطر خارج الميزانية العمومية⁵

3- جودة الإدارة Management Quality

⁽³⁾ مالك الرشيد احمد ، مقارنة بين معاري CAMEL و CAEL كأدوات للرقابة المصرفية ، مجلة المصرفي ، العدد 35، 2005، ص 4

⁽⁴⁾ صلاح عامر ابو هونة البديري، اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2016، ص 13

⁽⁵⁾ Muralidhara, P., & Lingam, C. (2017), Camel Model As An Effective Measure of Financial Performance of Nationalised Banks, International Journal of Pure and Applied Mathematics, 117(7), 255-262



جودة الإدارة هي في الأساس قدرة مجلس الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المؤسسة وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها

الربحية Earning Management :

4- السيولة Liquidity Position

مفهوم السيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع⁶، والمفهوم المطلق للسيولة تعني النقدية، أما المفهوم الفني للسيولة فتعني قابلية الموجودات على التحول إلى النقدية بسرعة ومن دون خسائر⁽⁷⁾.

5- حساسية مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

يعكس هذا المؤشر درجة اعتماد ربحية المصرف على تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وكذلك على التغيرات في أسعار البيع والشراء، يشير إلى أي شيء معرض لمخاطر السوق.

ثانيا : الجانب المفاهيمي للناتج المحلي الإجمالي : Gross domestic product

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :

يعد مفهوم الناتج المحلي الإجمالي واسع جداً وأساسى بين متغيرات الاقتصاد لذلك ، من المهم فهم المفهوم والطرق المختلفة التي يمكن من خلالها قياس هذا المتغير، لهذا الناتج المحلي الإجمالي هو ببساطة مقياس للقيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين عادة تكون سنة واحدة ، وفي وقت معين، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات النهائية الموجودة في السوق⁽¹⁾.

وكذلك يعرف بأنه القيم السوقية النهائية للسلع الاستهلاكية والاستثمارية القابلة للقياس النقدي خلال فترة زمنية معينة .⁽²⁾

2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

⁽⁶⁾ فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الاردن، عمان، 2002، دار وائل للطباعة والنشر، ص 93 .

⁽⁷⁾ ظاهر النويران، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاءة رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الاردني 2011 - 2015 ، تنمية الرفادين، مجلد 38، العدد 121، لسنة 2019، ص 101

⁽¹⁾ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي - بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، عمان ، 1999، ص 107

² Kind leberger P.charles , economic development, second edition . 1995 , p11



هناك عدة طرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي يمكن اجمالها بالآتي: ⁽³⁾

1. طريقة الأنفاق :

ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع الأنفاق النهائي بأسعار المشتريين الذي حصل عليها العنصر الإنتاجي لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية، وإن مجموع عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية تكاد أن تكون بمئات الألوف في الاقتصاد الواحد، وللتبسيط تم تحديد أجزاء الأنفاق حسب كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، بحيث يقوم كل قطاع من هذه القطاعات بأنفاق معين وفي مجموعه يشكل الناتج المحلي الإجمالي .

2. طريقة المنتج النهائي

وفق هذه الطريقة يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي عند منبعه أي أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم جمع قيم السلع النهائية المنتجة والخدمات النهائية باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة خلال فترة معينة (سنة) .

3. القيمة المضافة

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال احتساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال فترة العملية الإنتاجية، ثم يتم جمع هذه الإضافات لكافة القطاعات الاقتصادية والتي من خلالها يتم التوصل إلى الناتج المحلي .

المحور الثاني واقع مؤشرات الانذار المبكر وفق نظام التقييم (CAMELS) للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2006 – 2020)

⁽³⁾ محمد بن عبد الملك سلمان، احمد بكر البكر، دراسة وصفية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، معهد النقد العربي السعودي، 2016، ص 13



الجدول (1)

مؤشرات الانذار المبكر (CAMELS) للجهاز المصرفي العراقي

السنوات	كفاية راس المال %	نسبة الديون متأخرة التسديد / اجمالي الموجودات	نسبة اجمالي القروض / اجمالي الودائع	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	نسبة اجمالي الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات %	الفجوة المطلقة %
2006	112	0.05	0.84	0.18	53.34	23.6	5.8
2007	116	0.07	7.85	0.19	45.82	22.8	36.0
2008	157	0.07	10.36	0.34	57.81	23.7	32.4
2009	138	0.07	11.16	0.25	36.30	24.1	77.4
2010	130	0.07	20.25	0.20	26.75	23.6	88.5
2011	107	0.31	27.19	0.64	23.01	54.1	91.9
2012	138	0.25	36.85	0.82	26.94	47.5	72.3
2013	195	0.96	35.87	0.71	19.22	66.0	86.4
2014	104	1.04	38.06	0.54	13.52	66.8	92.2
2015	87	1.38	47.08	0.47	10.33	65.2	90.9
2016	109	1.51	49.05	0.50	10.82	64.5	92.4
2017	211	2.80	46.18	0.84	9.90	65.5	92.7
2018	285	3.97	40.50	0.53	4.30	46.1	93.2
2019	173	3.15	43.12	0.80	6.90	43.2	92.8
2020	253	3.24	30.24	0.89	7.30	37.8	90.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية (سنوات متفرقة)

اولا : كفاية راس Capital Adequacy

فيما يخص نسبة كفاية راس المال للجهاز المصرفي العراقي، فقد حافظت النسبة على ثباتها خلال المدة (2006 - 2020) وينسب اعلى بكثير من تلك المطبقة دوليا حسب اتفاقية بازل III، الامر الذي يشير الى تمتع الجهاز المصرفي العراقي بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، اذ بلغت نسبة كفاية راس المال للجهاز المصرفي العراقي في عام 2006 (112%) وهي نسبة عالية جدا لكفاية راس المال التي تبلغ 12 % المحددة من قبل البنك المركزي وتعادل 9 اضعاف النسبة المحددة من قبل البنك المركزي واستمرت بالزيادة للسنوات (2007، 2008)، اذ بلغت (157%، 116%) على التوالي وبمعدل نمو (3.57%، 35.34%) بينما سجلت نسبة كفاية راس المال انخفاضا طفيفا للأعوام (2009-2011) بلغت (138%، 130%، 107%) وبمعدل نمو سالب (-5.79%، -17.69%



12.10) على التوالي، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ ان نسبة كفاية راس المال للجهاز المصرفي العراقي للأعوام (2012-2020) اخذت بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض اذ بلغت ادنى نسبة خلال المدة (87%) عام 2015 واعلى نسبة بلغت (285%) عام 2018 وبالرغم من تذبذب هذه النسب الا انها تجاوزت النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة 12 % وذلك مؤشر بان الجهاز المصرفي يمتلك راس مال قوي يمكنه من مواجهة المخاطر المختلفة، كلك فإن النسبة التي حققها الجهاز المصرفي فاقت المعدل المعياري الصادر من قبل البنك المركزي العراقي ، وفاقت النسبة التي حددتها لجنة بازل ، وقد حصل على التصنيف الأول(1) من نموذج التقييم، بسبب تجاوز النسبة التي حققها النسبة المعيارية المطلوبة، وعلى الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة دليل على توفر حماية أكبر للمصرف في مواجهة المخاطر المحتملة، لكن ارتفاعها يؤدي تجميد وتعطيل موارد المتاحة.

ثانيا : جودة الاصول (الموجودات) Asset Quality

من الجدول (1) يلاحظ ان نسبة جودة الاصول وفق مؤشر الديون متأخرة التسديد الى اجمالي الموجودات كانت مستقرة للأعوام (2006-2010) اذ بلغت (0.05%) عام 2006 ، وبلغت (0.07%) لعام 2010 بينما سجلت ارتفاعا ملحوظا اذ بلغت (0.31%) لعام 2011 نتيجة لارتفاع الديون متأخرة التسديد من (275.0) مليار دينار عام 2010 الى (459.0) مليار دينار عام 2011 بزيادة بلغت (184) مليار دينار وانخفضت نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الموجودات في عام 2012 اذ بلغت (0.25%) نتيجة الى ارتفاع اجمالي الموجودات من (143766.0) مليار دينار عام 2011 الى (190980.9) مليار دينار لعام 2012 مع زيادة طفيفة في الديون المتعثرة لعام 2012، وقد ارتفعت نسبة الديون المتأخرة الى اجمالي الموجودات وبشكل ملحوظ عام 2013 فبلغت (0.96%) نتيجة للارتفاع في الديون المتعثرة اذ سجل (1994.4) مليار دينار مقارنة بعام 2012 البالغة (459.0) مليار دينار، وقد حصل على التصنيف (1) من نموذج التقييم وهذا يدل بان الجهاز المصرفي يتمتع بموجودات قوية وادارة للقروض بشكل جيد ، واستمرت هذه النسب بالارتفاع للأعوام (2014 - 2020) ماعدا عام 2019 سجلت نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الموجودات انخفاضا اذ بلغت (3.15%) مقارنة مع عام 2018 البالغة (3.97%) وذلك نتيجة لانخفاض الديون متأخرة التسديد من (4900.0) مليار دينار عام 2018 الى (4200.0) مليار دينار عام 2019 وعادت بالارتفاع مجددا لعام 2020 اذ بلغت (3.24%)



ثالثاً : جودة الإدارة Management Quality

من الجدول (1) نلاحظ ان الجهاز المصرفي العراقي سجل ادنى مستوى أداء له في عام 2016 إذ بلغت (49.05%) ويعزى السبب إلى ارتفاع في اجمالي القروض قياساً بسنة 2006 بمقدار (30468.5) مليار دينار وهذا يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة كذلك الضعف في إدارة المخاطر واحتل القطاع المصرفي التصنيف (5)، سجل القطاع المصرفي العراقي أعلى مستوى أداء له عام 2007 بلغت (7.85%) ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع اجمالي الودائع بمقدار (9260.7) مليار دينار عن عام 2006 وقد حصل على التصنيف الأول (1) من نموذج التقييم وهذا يدل بان الإدارة ذات أداء قوي ويمتلك الجهاز المصرفي إدارة تتناسب مع حجم المخاطر التي قد يتعرض لها والسيطرة عليها

رابعاً : جودة الربحية Earning Management

اعتمد الباحث على استخدام نسب الربحية من خلال البيانات المتوفرة وحسب مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية

أولاً: العائد على الموجودات ROA

يعد مؤشر العائد على الموجودات من النسب المالية الهامة التي تقيس أداء المصرف ومؤشر يستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال اجمالي الموجودات المملوكة في المستقبل ويشير معدل العائد على الموجودات المرتفع إلى وجود فعالية لدى المصرف في إدارة أصوله لتحقيق الأرباح⁽⁸⁾، علماً ان النسبة المعيارية لهذا المؤشر والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي (0.5 %) ويلاحظ من الجدول (1) ان أعلى نسبة حققها القطاع المصرفي العراقي كعائد على الموجودات خلال مدة الدراسة كانت عام 2007 إذ بلغت (0.19%) وان نسب العائد على الموجودات كانت متذبذبة ما بين ارتفاعات وانخفاضات إذا بلغت عام 2010 (0.20%) ثم أخذت بالارتفاع إلى (0.64%) عام 2011 وبلغ عام 2012 (0.82%) ثم أخذت بعد ذلك نسب الربحية بالانخفاض إذ بلغت عام 2013 (0.71%) وكذلك العام 2014 (0.54%) ولعام 2015 (0.47%) ولعام 2016 (0.50%) ويعزو هذا الانخفاض في نسب الربحية للجهاز المصرفي العراقي نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والحرب فضلاً عن حدوث العجز في الموازنة العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية والذي انعكس سلباً على

⁸ Rosikah, A., Prananingrum, D., Muthalib, D., Azis, M., & Rohansyah, M. (2018), Effects of Return on Asset, Return on Equity, Earning Per Share on Corporate Value, The International Journal of Engineering and Science (IJES), Vol. 7, No. 3, p 7.



القطاعات الاقتصادية وخصوصاً على نتائج اعمال المؤسسات المصرفية وحد من ارباحها ثم عاودت بالارتفاع للعام 2017 الى (0.84%) بسبب تحسن الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد والذي انعكس ايجابياً على القطاعات الاقتصادية و لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية بينما سجلت نسبة العائد على الموجودات انخفاضاً لعام 2018 اذ بلغت (0.53%)، وذلك نتيجة الانخفاض في أرباح المصارف إذ انخفض صافي الربح من (1322) مليار دينار عام 2017 إلى (656) مليار دينار عام 2018، بينما بلغت نسبة العائد على الموجودات (0.80%, 0.89%) للأعوام (2019-2020) وأن هذا الارتفاع نتيجة لتوجه البنك المركزي على حث المصارف على منح الائتمان من طريق عدد من المبادرات التي قدمها للمصارف، فضلاً عن ارتفاع أرباح المصارف إذ ارتفع صافي الربح من (656) مليار دينار عام 2018 الى (1240,1078) مليار دينار على التوالي للأعوام (2019-2020) على الرغم من تأثر العراق والعالم بالغلق نتيجة جائحة كورونا .

ثانياً: العائد على حقوق الملكية ROE

تعتبر نسبة العائد على حقوق الملكية مقياساً شاملاً للربحية لأنه يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في المصرف لذا تعتبر مؤشراً على مدى قدرت المصرف على جذب الاستثمارات لكون العائد على الاستثمار محددًا أساسياً لقرارات المستثمرين⁽⁹⁾، واتضح من الجدول (1) ان ربحية القطاع المصرفي العراقي مرتفعة مقارنة بنسبة الربحية المحددة من قبل البنك المركزي الذي حددها 0.5% حيث بلغت نسبة الربحية عام 2007 (45.82) مقارنة مع عام 2006 والبالغة (53.34)، وسجلت ارتفاعاً لعام 2009 بلغ (36.3)، وانخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية للأعوام (2010-2011) الى (26.75%, 23.01%) على التوالي بسبب الازمة المالية على الاقتصاد وارتفعت نسب الربحية في المصارف في عام 2012 الى (26.94%) وان مؤشر ربحية القطاع المصرفي العراقي المتمثل في العائد على حقوق الملكية خلال المدة (2013 - 2018) سجل تراجعاً مستمراً وان ادنى نسبة سجلت (4.30%) عام 2018 وهي نسبة اعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي وذلك نتيجة للارتفاع المتزايد في راس المال للقطاع المصرفي العراقي فضلاً عن الانخفاض في صافي الربح المتحقق خلال المدة، بينما ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية للأعوام (2019-2020) اذ بلغت (7.30, 6.90%) على التوالي للجهاز المصرفي العراقي، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي

⁽⁹⁾ تيم فائز، مبادئ الادارة المالية، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص 44



يحصل على المستثمرون وكفاءة الجهاز المصرفي ومدى نجاحه في توليد الأرباح والسبب الرئيسي في زيادة هذه النسبة هي ارتفاع صافي الربح وزيادة قيمة الموجودات .

المطلب الخامس : جودة السيولة Liquidity Position

يلاحظ من بيانات الجدول (1) شهدت نسب السيولة للجهاز المصرفي في العراق تجاه هذا المؤشر نسب متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ففي عام 2007 شهد هذا المؤشر أدنى نسبة خلال مدة البحث (2006-2020) إذ بلغت (22.8%) وهذه النسبة تعكس مخاطر عالية في السيولة نتيجة الانخفاض في حجم الأصول السائلة بالنسبة إلى إجمالي الأصول وقد يعرض المصرف إلى مخاطر عند تسديد التزاماته وخصوصاً أنها انخفضت عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ولكن تعتبر هذه السياسة ذات عوائد مرتفعة، بينما شهدت نسب هذا المؤشر ارتفاعاً طفيفاً للأعوام (2008, 2009, 2010) إذ بلغت النسبة (24.1, 23.6, 23.7%) وبمعدل نمو (3.9%, 1.7%, -2.1%) على التوالي وهذه النسب من السيولة أدنى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي و لكن الذي يغلب عليها نسب الارتفاع في هذا المؤشر مقارنة مع أدنى نسبة و بلغ هذه المؤشر أعلى نسبة له في عام 2014 بلغ عندها (66.8%) إذ تعد نسبة مرتفعة من حيث النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ولكنها ذات عوائد منخفضة، و من ثم تعد هذه النسبة جيدة للحفاظ على المصارف من الإفلاس و تعتبر هذه النسبة عالية بعد ذلك شهد هذا المؤشر نسب متقلبة بين انخفاض و ارتفاع و لكن بنسب طفيفة. جداً حتى نهاية عام 2017 البالغة (65.5%)

المطلب السادس : الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

وان عنصر الحساسية لمخاطر السوق يشير إلى قدره المصرف على إدراك مخاطر السوق ومراقبتها وأدائها وتسلط الضوء على المشاكل من أجل إعطاء إشارة إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها وتحليل الحساسية لمخاطر السوق والنسبة التي استخدمناها لقياس حساسية القطاع المصرفي العراقي في بحث أطروحتنا هي الفجوة المطلقة |GAP| والتي من خلالها يتم قياس شدة تحسس المصارف لمخاطر السوق، ويتم احتسابها من خلال نسبة الفجوة إلى إجمالي الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة ومن الجدول (1) نلاحظ ان القطاع المصرفي العراقي حقق فجوة موجبة طول مدة الدراسة (2006-2020) وهذا ما بينته نسبة الفجوة فهي أكبر من واحد، وذلك نتيجة لزيادة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة مقابل المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة، وتأتي هذه الزيادة لرغبة المصارف بزيادة العوائد التي تحققها تلك الموجودات وتتمثل بالفوائد المقبوضة على المبالغ المودعة والاستثمار في الأدوات



المختلفة والائتمان النقدي، ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ ايضا ان ادنى فجوة حققها القطاع المصرفي العراقي كانت عام 2006 وبلغت (212.5) مليار دينار بينما بلغت اعلى فجوة (60082.6) مليار دينار عام 2020 ، فان اي ارتفاع في اسعار الفائدة يؤدي الى ارتفاع عائد الفائدة، ونتيجة لاحتفاظ المصارف بموجودات كبيرة فان الارتفاع في اسعار الفائدة سوف يحقق ارباح كبيرة وبالعكس في حالة الانخفاض لأسعار الفائدة، وتبين نسبة الفجوة المطلقة شدة تحس المصارف اتجاه تلك التغيرات اذ تراوحت هذه النسبة ما بين (5.8%) كحد ادنى عام 2006 و (90.8%) كحد اعلى عام وهذه النسب كبيرة جدا لذلك يتوجب على المصارف احداث توازن ما بين الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة لتقادي الخسائر لاسيما عند انخفاض اسعار الفائدة.

ثانيا : تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2020)

يلاحظ من الجدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة في العراق للمدة (2006 - 2020) يلاحظ من خلال الاعوام (2006، 2007 ، 2008) ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اخذ اتجاهها تصاعديا بالرغم من تدهور اغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة تدهور الاوضاع الامنية وهذا الارتفاع يعود الى زيادة العائدات النفطية وارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية نتيجة لزيادة الطلب العالمي اذ يشكل النفط ما يقارب 94% من اجمالي الواردات بينما انخفض الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 اذ بلغ (130642.1) مليار دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب بلغ (16.2 -) عن عام 2008 وهذا الانخفاض نتيجة الى الانخفاض في اسعار النفط العالمية اثر تداعيات الازمة المالية العالمية (2008) واثارها السلبية على بقية الأنشطة الاقتصادية، اما المدة (2010 - 2013) سجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ملحوظا بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة اذ بلغ اعلى معدل خلال المدة (273587.5) مليار دينار بالأسعار الجارية لعام 2013 وبلغ (174990.1) مليار دينار بالأسعار الثابتة لنفس العام بينما شهدت الاعوام (2014 ، 2015) انخفاضا اذ بلغ (266420.3, 194680.9) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (26.9 - 3.9 -) ، على التوالي ويعود السبب في ذلك أما استجابة لانخفاض الطلب العالمي على الصادرات النفطية، أو التدهور الأمني في الوضع العراقي، فضلا عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، بينما سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للأعوام (2020 ، 2016) ارتفاعا.



الجدول (2)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة
(2006 – 2020)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار 100=2007	معدل النمو %
2006	95587.9	-	109389.9	-
2007	111455.8	16.60	111455.8	1.9
2008	157026.0	40.88	120626.5	7.5
2009	130642.1	-16.80	124702.8	4.1
2010	162064.5	24.05	132687.0	6.5
2011	217327.1	34.09	142700.2	7.5
2012	254225.4	16.97	162587.5	13.9
2013	273587.5	7.61	174990.1	7.6
2014	266420.3	-2.61	175335.3	0.1
2015	194680.9	-26.92	183616.2	4.7
2016	196924.1	1.15	208932.1	13.7
2017	225722.3	14.62	201059.3	-3.7
2018	251064.4	11.22	199129.2	-0.9
2019	266190.5	6.02	213528.4	7.23
2020	198774.3	-25.32	188112.2	-11.9

المصدر : من اعمل الباحث بالاعتماد

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، سنوات متفرقة
- معدل النمو احتسب من قبل الباحث
- ثم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة (السنة الحالية - السنة السابقة / السنة السابقة) * 100

المحور الثالث: قياس وتحليل اثر مؤشرات الانذار المبكر على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2020)

اولا : توصيف الانموذج القياسي وصياغته

1- توصيف الانموذج القياسي

يمكن توصيف الانموذج القياسي لمؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية (المتغيرات المستقلة) واثرها في الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع) في العراق وفق العلاقة الدالية سيتم توضيح متغيراتها وفق الجدول (3)



الجدول (3)

توصيف المتغيرات المستقلة والتابعة للأنموذج القياسي

ت	المتغيرات	رمزها	نوعها
1	نسبة كفاية رأس المال	CAR	مستقل
2	جودة الأصول	AQ	مستقل
3	جودة الإدارة	MQ	مستقل
4	الربحية	E	مستقل
5	السيولة	L	مستقل
6	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	تابع

المصدر : الجدول من اعداد الباحث

2- صياغة الانموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي من المعادلة التالية التي توضح العلاقات التي تربط بين كلا من المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات الانذار المبكر (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الادارة، الربحية، السيولة المصرفية) و (GDP) وكما يأتي :

العلاقة بين مؤشرات الانذار المبكر والناتج المحلي الإجمالي

$$GDP = B_0 + B_1 CAR + B_2 AQ + B_3 MQ + B_4 E + B_5 L + u_i$$

ثانيا : نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

1- تحليل استقرارية بيانات مؤشرات الانذار المبكر (CAMELS) في العراق للمدة

(2006 - 2020) باستخدام اختبار (ADF)

قبل اجراء اي دراسة قياسية وتحديد المنهجية المناسبة يتعين منهجيا دراسة استقراريه متغيرات الدراسة، اذ يتضح من خلال الجدول (4) ان نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البيانات المستقلة المتمثلة ب (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، جودة الادارة، السيولة)، والمتغير التابع (GDP) في العراق للمدة (2006 - 2020) وبعد تحويل البيانات الى ربع سنوية من خلال برنامج (EViews: 12) وعند تحليلها في المستوى كانت غير مستقرة بدون الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) وغير مستقرة ايضا عند وجود الحد الثابت وكذلك غير مستقرة بوجود الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية، ولكن بعد اخذ الفرق الاول بأسلوب ديكي فولر المطور (ADF) وجد بان السلسلة الزمنية مستقرة عند الحد الثابت بمستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من



الدرجة (1) ~ I ، فضلا عن خلو السلسلة من جذر الوحدة وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

في حين كانت نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات المتغير المستقل (E) عند تحليلها في المستوى كانت غير مستقرة عند الحد الثابت وعند الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية ((1%, 5%, 10%) ولكنها استقرت عند مستوى معنوية (5%, 10%) بدون حد ثابت واتجاه عام ، وهذا يدل على ان السلسلة الزمنية هي ابتداء مستقرة، اي انها مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0) ~ I.

الجدول (4) اختبار جذر الوحدة لمؤشرات الإنذار

المبكر (CAMELS) في العراق للمدة 2006-2020 باستخدام نموذج ADF

Unit Root Test (ADF)						
VARIBLE	level			first difference		
	Intercept	Trend and Intercept	None	intercept	Trend and Intercept	None
t-Statistic for CAR	-1.714318	-2.403275	0.009838	-7.534388		
	1%	-3.546099	-4.121303	-2.604746	-3.548208	
	5%	-2.911730	-3.487845	-1.946447	-2.912631	
	10%	-2.593551	-3.172314	-1.613238	-2.594027	
t-Statistic for AQ	-0.942576	-1.628430	0.013445	-7.513989		
t-Statistic for MQ	-1.942253	-0.248310	0.202115	-7.681755		
t-Statistic for E	-1.515088	-2.090325	-2.101882			
t-Statistic for L	-1.467820	-0.912623	-0.212643	-7.498342		
t-Statistic for GDP	-1.967680	-1.435989	0.169566	-7.522090		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews:12)



ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات الانذار المبكر (CAMELS) والنتائج المحلي الاجمالي باستخدام نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL

1- اثر مؤشرات الانذار المبكر (CAR,AQ,MQ,E,L) على (GDP)

لغرض بيان اثر مؤشرات الانذار المبكر المتمثلة بـ (CAR, AQ, MQ, E, L) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق للمدة 2006-2020 يلاحظ من الجدول (5) ان النموذج الذي تم اختياره بين ان فترة الابطاء المثلى تتمثل بـ (4, 1, 0, 1, 4) حسب معيار (AIC) والتي تمثل اقل قيمة لهذا المعيار، وان القوى التفسيرية للنموذج كانت 0.95% وذلك من خلال اختبار R^2 ، اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تقسر حوالي (95%) من التغيرات في المتغير التابع اما (5%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع، وبحسب اختبار (F- statistic) فان قيمة الاحتمالية بلغت صفر وهي اقل من 5% وهذا يعني معنوية الانموذج المقدر، اما اختبار داربين واتسن بلغ (1.4) وهذا يدل على ان النموذج في منطقة عدم وجود الارتباط ذاتي .

الجدول (5) نتائج التقدير وفق منهجية ARDL لأثر مؤشرات الانذار المبكر

(GDP) على (CAR,AQ,MQ,E,L)

Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1, 1, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.499494	0.098026	5.095526	0.0000
CAR	238.2322	77.10423	3.089743	0.0037
CAR(-1)	-92.04864	86.69038	-1.061809	0.2949
CAR(-2)	-5.58E-12	78.91291	-7.07E-14	1.0000
CAR(-3)	5.94E-12	78.91291	7.53E-14	1.0000
CAR(-4)	167.2637	65.29357	2.561718	0.0144
AQ	-7445.393	1612.608	-4.616988	0.0000
MQ	3848.225	773.6392	4.974186	0.0000
MQ(-1)	-1630.477	794.7651	-2.051520	0.0470
E	78319.94	21450.30	3.651228	0.0008
E(-1)	-47615.55	24503.66	-1.943202	0.0592
L	-4019.024	841.2174	-4.777628	0.0000
L (-1)	1504.923	1035.101	1.453891	0.1540
L (-2)	-3.55E-10	808.3145	-4.39E-13	1.0000
L (-3)	4.83E-10	808.3145	5.97E-13	1.0000
L (-4)	2312.485	919.5064	2.514920	0.0161
C	36597.84	12337.48	2.966395	0.0051
R-squared	0.957107	Mean dependent var	207578.9	
Adjusted R-squared	0.939509	S.D. dependent var	51089.47	
S.E. of regression	12565.36	Akaike info criterion	21.96063	
F-statistic	54.38959	Durbin-Watson stat	1.464136	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews : 12)



2- اختبار الحدود (Bound Test)

من اجل معرفة درجة الارتباط بين متغيرات الانموذج القياسي، وما اذ كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك من خلال اختبار الحدود ومن خلال الجدول (6) تم اختبار الحدود (Bound Test) اذ تشير نتائج الجدول (6) ان قيمة اختبار F المحتسبة بلغت (5.332035) وهي اكبر من القيمة الحرجة للحدود العليا والدنيا للقيم الاحصائية وعند مستوى معنوية (1%, 5%, 10%) وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك او علاقة توازنية بين متغيرات الانموذج ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك او علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من جميع المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، مما يؤيد صحة فرضية البحث، مما يتطلب تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطاء .

جدول (6) نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للتكامل المشترك لأثر

مؤشرات الانذار المبكر (CAR, AQ, MQ, E, L) على (GDP)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.332035	5
Critical Value Bounds		
Significance	I (0)	I (1)
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews : 12)

3- اختبارات التشخيص (الارتباط الذاتي) و (عدم تجانس التباين) في نموذج ARDL

للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي يتم اختباره باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وكذلك اختبار (Heteroskedasticity Test : ARCH) للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية (5%) للعلاقة بين المتغيرات محل البحث كما اظهرت نتائج تحليل المعايير القياسية للانموذج والموضحة في الجدول (7) ان الانموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لان قيمة (Prob. F)



و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%)، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وهذه الاختبارات تعزز من جودة الانموذج، وكذلك خلو الانموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين اذ كانت قيم كل من (Prob. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى (5%) حسب اختبار (Heteroskedasticity Test : ARCH) وهذا يؤيد صحة ودقة نتائج الانموذج القياسي المستخدم، كما يظهر الجدول (7) اذ بلغت قيمة Prob.Chi-Square(0.2287) من خلال اختبار LM وهي اكبر من (5%)، كذلك بلغت قيمة Prob.Chi-Square (0.1960) في اختبار ARCH وهي اكبر من (5%) وبناء عليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .

جدول (7)

اختبارات تشخيص الانموذج لأثر مؤشرات الانذار المبكر (CAR,AQ,MQ,E,L) على (GDP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.751888	Prob.F	0.1608
Obs*R-squared	9.341725	Prob.Chi-Square	0.0531
Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.112909	Prob.F	0.7382
Obs*R-squared	0.116921	Prob.Chi-Square	0.7324

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews : 12)

4- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

استنادا الى ما تقدم فان وجود علاقة تكامل مشترك تسمح بالانتقال الى تقدير العلاقة القصيرة الاجل بين المتغيرات باستعمال انموذج ARDL، اذ يشير الجدول (8) الى $CointEq(-1)^*$ قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) بلغت (-0.500506) سالبة الاشارة وذات معنوية احصائية مرتفعة بلغت (prob : 0.0000) سالبة ومعنوية، وهما شرطان اساسيان في منهجية (ECM) فان الانموذج يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل، وبعبارة اخرى ان هناك تصحيحا من المدى القصير الى المدى الطويل بمعدل مقداره (0.47%)، لذا فان تقديرات معاملات الاجل الطويل تقيس الاثر الكلي سواء كان مباشرا ام غير مباشر للتغير في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بينما تقيس الاثر المباشر فقط في الاجل القصير.



جدول (8) نتائج انموذج تصحيح الخطاء (ECM) وفقا

لمنهجية ARDL لأثر مؤشرات الانذار المبكر (CAR,AQ,MQ,E,L) على (GDP)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t Statistic	Prob.
D(CAR)	238.2322	58.45224	4.075673	0.0002
D(CAR(-1))	-167.2637	57.86278	-2.890696	0.0063
D(CAR(-2))	-167.2637	57.86278	-2.890696	0.0063
D(CAR(-3))	-167.2637	57.86278	-2.890696	0.0063
D(MQ)	3848.225	607.9056	6.330302	0.0000
D(E)	78319.94	18418.71	4.252195	0.0001
D(L)	-4019.024	721.3788	-5.571309	0.0000
D(L (-1))	-2312.485	638.1996	-3.623452	0.0008
D(L (-2))	-2312.485	638.1996	-3.623452	0.0008
D(L (-3))	-2312.485	638.1996	-3.623452	0.0008
CoIntEq(-1)*	-0.500506	0.076268	-6.562503	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews : 12)

5- تقدير العلاقة طويلة الاجل وفقا لمنهجية ARDL

من خلال بيانات الجدول (9) الخاصة بنتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير ،

في الاجل الطويل والتي يتضح منها الاتي :

المعلومات ذات التأثير الطردي : يتضح من نتائج الاستجابة طويلة الاجل وجود تأثير طردي طويل الاجل اذ تمارس المتغيرات المستقلة (CAR، MQ، E)، تأثيرا طرديا مع المتغير التابع (GDP)، وهذا يؤكد النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود اثر موجب بين نسبة كفاية راس المال، جودة الادارة، والربحية والنتاج المحلي الاجمالي، انها نتيجة لتحسن التدفقات النقدية للأفراد والشركات وقدرتهم على سداد مديونياتهم وبالتالي انخفاض التعثر المصرفي ومخاطر الائتمان والذي ينعكس في رفع نسبة كفاية راس المال، فضلا عن مواجهة احتياجات العملاء الى الاموال من خلال الاقتراض وتوفير الاموال اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال السيولة المصرفية العالية .

المعلومات ذات التأثير العكسي : يتضح من نتائج الاستجابة طويلة الاجل وجود تأثير عكسي طويل الاجل اذ يمارس المتغير المستقل (AQ) تأثيرا عكسيا مع المتغير التابع (GDP) وهذا لا يتفق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، اذ ان جودة الموجودات تساعد على تحفيز كل من الاستثمار والانتاج ومن ثم توليد النمو الاقتصادي المستدام.



المعاملات التي لم تظهر اي تأثير : يتضح من نتائج الاستجابة طويلة الاجل عدم وجود اي تأثير، اذ يلاحظ ان المتغير المستقل (L) لم يمارس اي تأثير على المتغير (GDP) جدول (9)
نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل وفقا لمنهجية ARDL لأثر مؤشرات الانذار المبكر (CAR,AQ,MQ,E,L) على (GDP)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR	626.2603	134.1691	4.667694	0.0000
AQ	-14875.72	2662.234	-5.587682	0.0000
MQ	4431.009	999.4153	4.433602	0.0001
E	61346.65	35698.68	1.718457	0.0936
L	-402.8232	1198.162	-0.336201	0.7385
C	73121.61	17326.13	4.220309	0.0001

EC = GDP - (626.2603*CAR -14875.7187*AQ + 4431.0094*MQ + 61346.6544 *E -402.8232*L2 + 73121.6129)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews : 12)

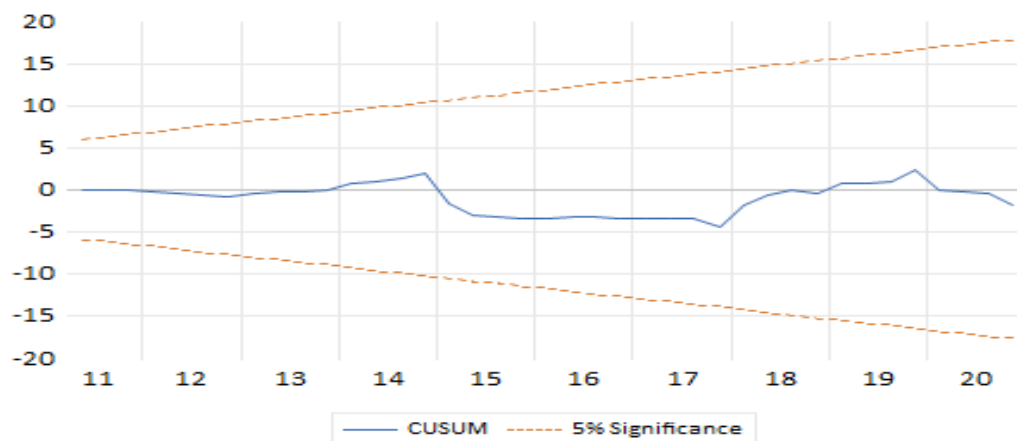
6- اختبار استقرارية الانموذج (المجموع التراكمي للبواقي CUSUM)

يعد اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح امرين مهمين هما مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، وتوضيح مدى وجود اي تغير هيكلي في البيانات، ووفقا لهذا الاختبار ومن اجل التحقق من الاستقرار الهيكلي للانموذج المقدر (ARDL) للمعلمات الطويلة والقصيرة الاجل، اذ كان الرسم البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة يتم قبول فرضية عدم والتي تنص على ان معلمات الانموذج طويلة وقصيرة الاجل مستقرة، وتكون هذه المعلمات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى، فانه يتم رفض فرضية عدم والقبول بالفرضية البديلة، والتي تنص على ان المعلمات غير مستقرة، اذ يتضح من خلال الشكل (1) ان الخط المقدر يقع داخل الحدود الحرجة وتأرجح حول القيمة الصفرية والحددين الاعلى والادنى وعند مستوى معنوية 5% وبذلك فان المعلمات الطويلة والقصيرة الاجل تعد مستقرة للانموذج المقدر ARDL.



الشكل (1)

نتائج الاختبار الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي CUSUM لأثر مؤشرات الانذار المبكر
(CAR,AQ,MQ,E,L) على (GDP)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews : 12)



الاستنتاجات

- 1- تعد مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المصرفية والمتمثلة بنظام التقييم المصرفي (CAMELS) اهم نماذج الانذار المبكر في الاداء المالي للمصارف من كافة الجوانب الفنية والمالية والادارية ، وتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف لوضع المعالجات لها لتجاوزها .
- 2- سجلت نسب كفاية راس المال للجهاز المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة 2006 – 2020 ، نسب عالية جدا تفوق النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي 12% اذ بلغت ادنى قيمه (112) عام 2006 واعلى قيمة لها (285) عام 2018 وكذلك فاقت النسب المعيارية التي حددتها بازل وبهذا حصل الجهاز المصرفي على التصنيف (1) وفق معيار (CAMELS)، وعلى الرغم من ان ارتفاع نسبة كفاية راس المال دليل على توفر حماية اكبر للجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر لكن ارتفاع هذه النسبة يؤدي الى تعطيل وتجميد الموارد المتاحة مما ينعكس سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي .
- 3- من خلال البحث اتضح ان الجهاز المصرفي العراقي غير متطور من خلال استخدام مؤشرات (CAMELS) للتقييم المصرفي، وانه لم ي تمكن من لعب دور مهم وفعال في تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 2006 – 2020 وقد تم التوصل الى هذا الاستنتاج من خلال الانموذج القياسي باستخدام انموذج الانحدار

الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

التوصيات



- 1- ضرورة تركيز واهتمام المصارف بمؤشرات الانذار المبكر والمتمثلة ب (نسبة كفاية راس المال، جودة الاصول، جودة الادارة، الربحية، السيولة) وتحليلها والاخذ بنتائجها من اجل التحوط من اي ازمات كمصرفية مستقبلا ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف للتغلب عليها ومجابهة التهديدات المحتملة
- 2- ضرورة تركيز واهتمام المصارف بمؤشرات الانذار المبكر والمتمثلة ب (نسبة كفاية راس المال، جودة الاصول، جودة الادارة، الربحية، السيولة) وتحليلها والاخذ بنتائجها من اجل التحوط من اي ازمات كمصرفية مستقبلا ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف للتغلب عليها ومجابهة التهديدات المحتملة
- 3- ضرورة تركيز واهتمام المصارف بمؤشرات الانذار المبكر والمتمثلة ب (نسبة كفاية راس المال، جودة الاصول، جودة الادارة، الربحية، السيولة) وتحليلها والاخذ بنتائجها من اجل التحوط من اي ازمات كمصرفية مستقبلا ، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف للتغلب عليها ومجابهة التهديدات المحتملة

المراجع

- 1- احمد مالك الرشيد، مقارنة بين معياري (CAEL) و (CAMELS) ، كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، السودان، 2005
- 2- تيم فائز، مبادئ الإدارة المالية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2011
- 3- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي - بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، عمان ، 1999



- 4- صلاح عامر ابو هونة البديري، اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقا لمقررات لجنة بازل، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2016
- 5- طارق عبد العال حماد، تقسيم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر
- 6- ظاهر النويران، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الاردني 2011 - 2015 ، تنمية الرافدين، مجلد 38، العدد 121، لسنة 2019
- 7- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الاردن، عمان، 2002، دار وائل للطباعة والنشر
- 8- مالك الرشيد احمد ، مقارنة بين معاري CAMEL و CAEL كأدوات للرقابة المصرفية ، مجلة المصرفي ، العدد 35، 2005
- 9- محمد بن عبد الملك سلمان، احمد بكر البكر، دراسة وصفية ، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ، معهد النقد العربي السعودي، 2016
- 10- Kind leberger P.charles , economic development, second edition . 1995
- 11- Muralidhara, P., & Lingam, C. (2017), Camel Model As An Effective Measure of Financial Performance of Nationalised Banks, International Journal of Pure and Applied Mathematics
- 12- Rosikah, A., Prananingrum, D., Muthalib, D., Azis, M., & Rohansyah, M. (2018), Effects of Return on Asset, Return on Equity, Earning Per Share on Corporate Value, The International Journal of Engineering and Science (IJES), Vol. 7, No. 3